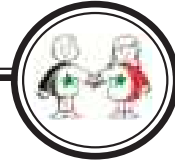


ياعمال العالم، وياأيتهما الشعوب المضطهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35170) - فاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد إلكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

حملات الهدم والإهانة.. من يقف خلفها؟



الافتتاحية

ضدان لا يجتمعان.. الفساد والإصلاح

إن تصاعد وتيرة الحملة على الفساد في الفترة الأخيرة أنعش الآمال المترجعة في إمكانية التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة من أجل القضاء عليها واجتثاثها جذرياً....

لذلك فإن أي تراخ أو تردد أو تراجع في وتيرة هذه الحملة مرة أخرى، سيؤثر سلباً على مصداقية نوايا مواجهة هذه الظاهرة مستقبلاً، وسيصبح حشد قوى المجتمع في هذا الاتجاه أصعب بكثير من قبل، إن لم نقل سيصبح شبه مستحيل.

من هنا لا خيار إلا تطوير هذه الحملة وإعطائها بعداً شعبياً واجتماعياً عميقاً من خلال دمج القوى التنظيمية للمجتمع وجهاز الدولة إلى أقصى حد ممكن في هذه العملية.

إن مكافحة الفساد الذي هو نتاج للنهب الواسع لثروات الشعب والوطن هي مهمة وطنية لا تختلف بأهميتها وأبعادها التاريخية عن مهمة تحرير الجولان مثلاً....

لأن الفساد بنتائجه على الأرض هو عائق أمام تنفيذ وتحقيق الاستحقاقات الوطنية العامة والاقتصادية - الاجتماعية والديمقراطية التي تصب مباشرة في مصلحة المواطن ولقمة عيشه وكلمته.

لذلك يصبح من الضروري إيجاد تلك الآليات التي تسمح لهذه الحملة أن تتصاعد باتجاه هدفها النهائي، وبعيداً عن التراجع عنها أمام مقاومة قوى الفساد الكبرى المدعومة موضوعياً من العدو الخارجي، أمراً غير ممكن، بحيث تصبح عملية لا رجعة عنها.

ولعل أهم حاضرة يمكن أن تحسن التعبئة الشعبية العامة وأن تستنبط آليات استمرارية حملة مكافحة الفساد هي انعقاد ندوة وطنية عامة لمكافحة الفساد يشارك فيها مختلف الفعاليات والاختصاصات والهيئات ويستخلص منها برنامج عملي وواقعي واسع في مع الآليات الضرورية لتنفيذه مما يجعل هذه القضية قضية الساعة التي تجتمع عليها كل القوى الوطنية الحقة.

إن البدء بنجاح حملة مكافحة الفساد سيخلق الأجواء الملائمة لإصلاح شامل يؤثر إيجابياً على الأداء الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، ويزيل من أمامه أهم العقبات التي كانت تعيق سيره وتقدمه.

إذا كان البعض يحاول اقناعنا بنجاحاته الاقتصادية المتحققة، فإن هذه النجاحات حتى الآن خلبية وغير حقيقية، بل هي أوهام وأضغاث أحلام، لأن مقياس النجاح هو معيشة المواطن وتحسنها التي تراجعت طردياً مع زيادة تصريحات المسؤولين الاقتصاديين عن النجاحات الدونكيشوتية المحققة، فمادام يمكن أن نقول عن مقياس نجاحهم إذا كانوا يعترفون أن رفع الدعم عن المواد الأساسية هو قمة نجاحاتهم اللاحقة المفترضة، وهم باتجاه هذا الهدف يسعون منذ فترة، ولو كانت الأمور بيدهم وحدهم فعلاً لنسفوا كل الدعم الموجود في ظل الانخفاض المستمر للقوى الشرائية للمواطنين أصحاب الدخل المحدود، بل أكثر من ذلك يمكن أن نقول إن ما يسعون إليه هو موضوعياً تحرير موارد جديدة لوضعها تحت تصرف آليات النهب والنهبين بشعارات كبيرة وضخمة وديماغوجية..

لأن الدعم الموجود هو شكل من أشكال توزيع الدخل الوطني، والغاؤه يعني إعادة توزيع هذا الدخل الذي - في ظل هذا الوضع الحالي المتميز بدقة آليات الناهبين المخترقين لجهاز الدولة حتى أخصص قدميه، وبشراتهم التي لا حدود لها - سيؤدي إلى توجيه إعادة التوزيع هذه باتجاه «بالوعات» النهب والفساد التي تشفط الأخضر واليابس....

والخلاصة... إن الفساد والإصلاح المشهود من المجتمع ضدان لا يجتمعان، وإن اجتماعاً سابقاً في يوم من الأيام، فبسبب ظروف استثنائية إقليمية ودولية، لم تعد متوفرة وموجودة حالياً، ولن تتكرر لاحقاً..

إن المعركة اليوم هي معركة حياة أو موت بين الفساد والإصلاح الشامل الجذري الذي إذا قبض لقوى المجتمع أن تنهض لدعمه، فلن تبقى من الفساد الكبير المنتج بالطول والعرض للفساد الصغير حجراً على حجره، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن....



تصوير «قاسيون»

ازدادت في الآونة الأخيرة الهجمات اللا إنسانية التي تقوم بها بعض الجهات «البلدية» في مختلف المحافظات السورية على الأحياء البائسة التي شيدها الفقراء على أطراف المدن بعرقهم ودمائهم ويديون مستعصية على السداد..

وقرارات ومراسيم لم ينفذ منها إلا ما يخدم السماسرة والنهابين الكبار وتجار البناء.. ليصبحوا في النهاية مشردين، لا سكن يأويهم، ولا سقف أو ظهر يحميهم.. ولعل أوضح مثال على كل ما سبق، ما حدث في بعض الأحياء (الحلبية)، ومنها على سبيل المثال لا الحصر حي الحيدرية - منطقة الإنذارات، حيث تعرض السكان إلى أقسى أشكال العنف والإهانة أثناء عمليات الهدم التي طالت منازلهم المتواضعة وأماهم البسيطة..

والمفقت للانتباه أن حملات الهدم هذه المدعمة بحضور مكثف لقوى الأمن، راحت تتجاوز كل الأعراف والقوانين والكرامات، لتأخذ أشكالاً غاية في العنف وعدم احترام المواطن وإنسانيته ومواطنيته، وذلك من خلال الاعتداء على النساء والأطفال وإهانة السكان الذين لم يجدوا فرصة للسكن النظامي، فاضطروا للقبول بمساكن متواضعة لم يستطيعوا بناءها والإقامة فيها إلا بشق النفس، وبعد أن مصت دماؤهم من أرياب الفساد في البلديات نفسها التي جاءت لاحقاً لنهدم وتشرد وتهن، متدعة بقوانين

نقابات عمال دمشق تختتم مؤتمراتها..

ضمانات تُسحب.. ومكتسبات تُضرب.. وحكومة تتهرب!.. ص2

الفساد في «السيدة زينب» يلتهم البسطات والبسطاء.. ص6

ماذا تريد واشنطن من اجتماع الأصدقاء في بغداد؟.. ص9

هل يستطيع بوش حجب الشمس بغربال؟.. ص8

«بن غوريون» يخاطب القمة العربية!!... ص10

روسيا وأوهام الازدهار



يبدو الاقتصاد الروسي

للوهلة الأولى أنه بات على ما يرام، وأن ظروف الناس في هذا البلد الذي يفترض أنه ورث الجزء الأكبر من العظمة السوفيتية بحالة جيدة، وأنها تتحسن باطراد.. ولكن إعلان الفرح باكراً جداً كما يؤكد الباحث والمحلل الاقتصادي الروسي «سلان غرنبرج» مدير معهد الاقتصاد في أكاديمية العلوم الروسية، فهو يؤكد بالأرقام أن نسبة حصة الفرد من

الدخل الوطني في روسيا هي أقل بثلاث أو أربع مرات من البلدان المتقدمة في العالم، وأن الإحصاءات التي تقوم بها السلطات الروسية الحالية لا توضح مدى الخراب.. «إحصاءات النجاح كاذبة.. وهذا النجاح، إن كان موجوداً، فهو مرتبط بالأسعار العالمية العالية للنفط والغاز والمعادن والمواد الباطنية الأخرى، وليس مرتبطاً بنمو الإنتاج الصناعي».

ويضيف «غرنبرج» إن روسيا في الفترة الحالية تنقسم إلى قسمين، قسم يمتلئ بالفيلات والمطاعم وأولئك لا يشكلون سوى 1% من السكان، لكنهم يحصلون على 57% من ثروة البلاد.. أما القسم الآخر فيعيش بحالة مزرية، ونسبته 85% من سكان روسيا، ومع ذلك لا يحصل إلا على 4% من الدخل الوطني!!

ويرى الباحث أن استقطاب كهذا، يحمل أخطار انفجار اجتماعي، وهو خطير على الاقتصاد نفسه، إذ أنه يخفض الطلب ويمنع تطور الإنتاج الذي يضغط عليه الاستيراد، وحسب ما هو معروف في اقتصاد السوق فإن الطلب هو الذي يؤد العرض، ولكنه في روسيا يؤد ارتفاع غير محدود بالأسعار...

التفاصيل ص5

اتحاد فلاحي دير الزور.. قرارات جريئة

استرداد مبالغ وتفريغ، إعفاء من مناصب، تشكيل بعثة تفتيش، وقرارات أخرى مهمة خرج بها المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين في جلسته المنعقدة قبيل أيام والتي بنيت على أساس نتائج التحقيق المثارة في اتحاد فلاحي دير الزور والروابط التابعة له، وأهم القرارات الصادرة: الطلب إلى اتحاد فلاحي دير الزور استرداد مبلغ /215.266/ ليرة من رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي السابقين المصروفة خلافاً للأنظمة وتعليمات الاتحاد العام، إضافة إلى إعفاء رئيس الرابطة الفلاحية في دير الزور من مهامه، وتكليف نائب رئيس الرابطة بتسيير الأمور وذلك بسبب الإسائة إلى أموال ومشاريع وآليات الجمعية الفلاحية في قرية الشميطية عندما كان رئيساً لها قبل توليه رئاسة الرابطة، وكذلك تغريم محاسب رابطة البوكمال سابقاً بمبلغ يتجاوز ال /18/ ألف ليرة والمصروفة خلافاً للأنظمة حسب ما يؤكد القرار، وأخيراً توجيه عقوبة التنبيه بحق المكتب التنفيذي لاتحاد فلاحي دير الزور ورئيس لجنة التفتيش والمراقبة بسبب التقصير والإهمال بعمل المنظمة وتشكيل بعثة تفتيشية من الهيئة المركزية للمراقبة والتفتيش للتحقيق!!

وهناك قرارات أخرى تطلب إعادة النظر في تشكيل اللجان المالية في الجمعيات الفلاحية، واختيار عدد من العاملين الماليين من ذوي الخبرة والسمعة الحسنة لتكليفهم بمراجعة حسابات الجمعيات، وكذلك إعادة توزيع المهام بين أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد المذكور وعدم الجمع بين نائب الرئيس ورئيس المكتب المالي، مع ضرورة تنفيذ اتحاد فلاحي دير الزور ورباطه بالأنظمة والقوانين المعمول بها في التنظيم الفلاحي وخصوصاً في مجال الإفراض وإنجاز الميزانيات الختامية وتحريك الحسابات الجارية في المصارف، وعدم اقتطاع أي مبلغ من مستحقات الأعضاء إلا بموجب سند قانوني..

مراسل قاسيون - دير الزور

تحويل كلية الهندسة المعمارية إلى ورشة بناء وصيانة



لماذا على طالب كلية الهندسة المعمارية أن يشعر وهو يدخل إلى =\كلتيته في الصباح أنه يدخل إلى خرابة، مع العلم أنه ملزم بالبقاء فيها حوالي ٦ ساعات وسطياً في اليوم؟

ولم عليه أن يتحمل البقاء ساعتين في أحد مدرجات كليته لحضور محاضرة لا يسمع فيها إلا أصوات (الكومبريسات)؟؟؟ ولم ولم ولم....؟؟؟

أثناء دروسهم أو خلال وجودهم في الجامعة (وخصوصاً في قبو الكلية) من الغبار والأوساخ التي تدخل إلى الكلية من ورشة بناء التوسع بعد إزالة الجدار، إن مجرد التنفس يصبح صعباً فيضطر الطلاب إلى الخروج من مراسمهم.

السؤال هو: لم استغرقت عملية بناء التوسع كل هذا الوقت مع أنه كان من الممكن أن تتجز العملية خلال سنة واحدة؟؟؟

إنه لمن غير المفهوم أيضاً نشاط ورشات العمل في فترات الدوام، بينما تدخل في حالة من السبات في أيام العطل (عطلة الصيف مثلاً)؟؟؟

إن ماذكر سابقاً ليس كل ما يحدث في كلية العمارة، فنحن لم نتحدث بعد عن أعمال الصيانة الداخلية التي بدأت مع بدايات العام الدراسي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، والتي كان أولها أعمال طلاء جدران الكلية أثناء وجود الطلاب في المكان نفسه لتقديم الأقسام العملية لموادهم.

لذا من المستغرب جداً أنه لم يتم إنهاء الطلاء بالصبف بدلاً من فرض المشاكل الصحية التنفسية على الطلاب.

أما بالنسبة لأعمال الصيانة بالمدرجات، فهناك المدرج الكبير في الكلية الذي بدأت صيانتته مع بداية العام الدراسي الحالي ولم تنته حتى الآن، وهو مدرج من ثلاثة مدرجات في الكلية فقط، ولكم أن تخيلوا كيف أصبح الوضع في

منذ نحو ثلاث سنوات بدأت عملية بناء توسع لكلية الهندسة المعمارية في جامعة دمشق، وطبعاً لم ينته هذا العمل حتى هذا اليوم، وبما أن عدد طلاب الكلية يزداد كل سنة عن السنة التي سبقتها، لذلك راحت الكلية تضيق على طلابها سواء في مدرجاتها التي لا يتسع أكبرها لـ ١٠٠ طالب تقريباً مع أن الحد الأدنى لعدد طلاب كل دفعة أصبح يتراوح بين ١٥٠ إلى ١٨٠ طالباً، أو في أبنيتها التي أصبح من المستحيل أن تستوعب كل طلاب الكلية مرة واحدة، أو حتى مراسم الكلية الـ(١٦) التي لا يستطيع كل مرسوم فيها أن يستوعب أكثر من عشرين طالباً!!

المشكلة الكبيرة هنا هي أن التوسع في بناء الكلية يقع في جهة المراسم والمدرجات، مما يعني أن أصوات الآلات المستخدمة في البناء وضجيجها المزعج جداً هي الأصوات الوحيدة التي يسمعاها الطلاب في محاضراتهم.

لذا فإن الطلاب الذين يستطيعون أن يجلسوا في الصفين الأول والثاني من المدرج قد يتمكنوا من فهم المحاضرة، أما بقية الطلاب الذين يجلسون في الصفوف الأخرى فذلك مستحيل عليهم!!

هناك مشكلة كبيرة أخرى ظهرت مؤخراً، وهي أنه تم إزالة الجدار بين المبنى الأساسي للكلية وبين التوسع، مع أن البناء لم ينته بعد، لذا باستطاعتكم تخيل ما يعانيه الطلاب

هذا كله ولم نصف بعد حالة واجهة الكلية الرئيسية التي يتراكم أمامها معظم مواد البناء ومخلفات الصيانة، وكذلك فهو الدخول إلى الكلية الذي تحتل هذه الأشياء نصفه، وهناك الممر الواصل بين المكتبة وقاعة الحواسيب وهو مسدود كلياً، وأصبح المكان عبارة عن ساحة للأسمنت.. هذه هي كلية الهندسة المعمارية، وهذا حالها، فبدلاً من أن تكون نموذجاً للفن المعماري، أصبحت في حالة يرثى لها.

إلى متى ستستمر معاناة طلاب الكلية ودفعهم ضريبة تراخي الجهات المسؤولة عن التنفيذ؟ ومن هو المسؤول عن الماطلة والتقصير سواء في أعمال البناء التي بدأت منذ ثلاث سنوات أو أعمال الصيانة التي بدأت منذ ٥ أشهر على الأقل؟

■ ■

ظل ذلك، فعدد الطلاب كبير جداً والتوسع لم ينته بعد، وفوق كل هذا أكبر مدرجات الكلية لا يمكن استخدامه منذ نحو ٤ أشهر.

أما بالنسبة للمراسم بما تحتويه من كراسي وطاولات وأجهزة تدفئة، فبالإمكان إخباركم أن طاولات الطلاب وكراسيهم التي لا يمكن العمل دونها كانت قيد التبدل والتجديد طوال الفصل الأول، أي استغرقت صيانتها نحو ٤ أشهر من بداية العام الدراسي.

ومن غير المعروف لم بقيت أجهزة التدفئة في هذه المراسم معطلة كل هذا الوقت؟ حيث لم يجر إصلاحها إلا منذ فترة وجيزة ولبعضها فقط! أما بالنسبة لدورات المياه التي بدأت صيانتها مع بداية الدوام في الفصل الثاني من هذا العام، فمن أولى نتائجها أنه لم يعد هناك أي دورة مياه في الكلية قابلة للاستعمال، لذا فعلى الطلاب إذا أرادوا استعمال دورات المياه أن يلجؤوا إلى كلية الهندسة المدنية!

أكثر من ٢٠٠ طالب في التعليم المفتوح حرموا من تقديم آخر مادة

كانت بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠، ولم يتبق عندي سوى المادة الاختيارية بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٥، وها أنا أتفاجأ كما زملائي الطلاب بأن المادة مقررة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧، نحن المتضررين لا يقل عددنا عن ٢٠٠ طالب، ونحن نطالب الجهات المسؤولة في الجامعة بإعادة الامتحان قبل نهاية الشهر الرابع حتى لا يصبح عبئاً علينا في الفصل الثاني، ولا بد من تبليغنا بأي تعديل قبل ١٠ أيام على الأقل من موعد الامتحان. لقد طلبنا من أمين الجامعة إعادة المادة، فما كان منه إلا الرد التالي: «سنبحت ذلك حين تجتمع إدارة مجلس التعليم المفتوح» ثم أرفد قائلاً: «لا تصرخوا! شوأنا موظف عندكم؟»!!

ونحن في قاسيون نقول إنه يجب إجراء تحقيق عاجل في هذا الموضوع، خاصة أن البرنامج (القديم) المقرر كان يحمل تواريخ إدارة التعليم المفتوح والكلية.

■ ■



يشكو أحد الطلاب همه لجريدة «قاسيون» فيقول: بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٦ كان مقرراً امتحان مادة الشريعة، وتأجل دون إعلان!! هل هذا يجوز؟؟

وطالب آخر من محافظة طرطوس وهو في السنة الثانية قال: إن آخر مرة قدمت هذه المادة

خارج القطر، عدا عن تكاليف السفر والإقامة، وتكاليف هذه المادة والتي تقدر براتب موظف (٣٠٠٠ ل.س)..

وما يثير الغيظ والألم أن العشرات من الطلاب يتوقف ترفيعهم على هذه المادة، وبالتالي فقد فرصة كان يعلق عليها الكثير من الآمال..

جهل في تنفيذ القرارات.....

الضحية طلاب الماجستير

بعد التزام الطلاب في الدوام لمدة أكثر من شهرين ونصف وتحمل الأعباء المادية والنفسية، تم إبلاغ طلبة الماجستير في كلية الهندسة الزراعية (وعدددهم ١٨ طالباً) من قسم الدراسات العليا أن تسجيلهم ملغى!!.

واللوقوف على تفاصيل هذا الوضع المساوي الذي تم خلقه، لا بد من توضيحه بشكل موضوعي حتى يستطيع أصحاب القرار رؤية المشكلة وحلها بناءً على الأسس المنطقية. وانطلاقاً من حيثيات هذه المشكلة نقول: لقد أجري لهؤلاء الطلاب امتحان اللغة الأجنبية بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٣، وبعد صدور النتائج، تقدموا إلى مفاضلة الماجستير التي انتهت بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ بعد تمديدتها، ومن ثم تم قبولهم في الماجستير بموجب قرار مجلس الكلية رقم ١٢٤ تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩، وبعد ذلك تم تسجيلهم ودفعت الرسوم المترتبة عليهم.

المفاجأة الكبرى كانت في تبليغ الطلاب بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ عبر رئيسة قسم الدراسات العليا بأن تسجيلهم ملغى، وسيتم فصلهم كونهم من وللقوقوف على تفاصيل هذا الوضع المساوي الذي تم خلقه، لا بد من توضيحه بشكل موضوعي حتى يستطيع أصحاب القرار رؤية المشكلة وحلها بناءً على الأسس المنطقية. وانطلاقاً من حيثيات هذه المشكلة نقول: لقد أجري لهؤلاء الطلاب امتحان اللغة الأجنبية بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٣، وبعد صدور النتائج، تقدموا إلى مفاضلة الماجستير التي انتهت بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٩ بعد تمديدتها، ومن ثم تم قبولهم في الماجستير بموجب قرار مجلس الكلية رقم ١٢٤ تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩، وبعد ذلك تم تسجيلهم ودفعت الرسوم المترتبة عليهم.

المفاجأة الكبرى كانت في تبليغ الطلاب بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٢ عبر رئيسة قسم الدراسات العليا بأن تسجيلهم ملغى، وسيتم فصلهم كونهم من

«دولة الرفاه» حاجة متجددة

أثناء الحرب الباردة شهدت الدول الرأسمالية تغييرات كثيرة في بنيتها الاقتصادية ولم تتج دولة من هذه التغييرات بما في ذلك الولايات المتحدة الداعم الأول لسياسة الحرية المطلقة لاقتصاد السوق، وإذا كانت التغييرات الاقتصادية في الولايات المتحدة أقل اتساعاً من غيرها من الدول، إلا أن السلطات الفيدرالية وسلطات الولايات المتحدة اضطرت إلى تسيير عدد غير قليل من مرافق الخدمات، إضافة إلى سن قوانين لتعزيز عمل الضمان الاجتماعي والصحي، وهكذا لم تتبن الولايات المتحدة مفهوم دولة الرفاه، ولكنها اقتربت منه في تلك الحقبة. أما في أوروبا فإن الأمور سارت أبعد من ذلك وخصوصاً في عقدي الستينات والثمانينات، فنشأت دول «اشتراكية ديمقراطية» كما أن فرنسا وبريطانيا وألمانيا ودول أوروبية أخرى اتخذت سلسلة من التغييرات التي أفضت إلى قيام «دولة الرفاه» التي أصبحت سمة ملازمة للدول الأوروبية.

والإجراءات التي ينطوي عليها مفهوم «دولة الرفاه»، تندرج في إطار واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

(١) توسيع تقدمات الضمان الاجتماعي والصحي لكافة المواطنين.

(٢) احتفاظ الدولة بتسيير مرافق الخدمة الأكثر حيوية مثل الكهرباء والماء والقطارات والنقل الجوي... الخ.

(٣) تأميم عدد غير قليل من الشركات الصناعية الكبرى، وقيام الدولة بإدارة هذه الشركات التي ما يزال جزء منها في فرنسا وألمانيا وإيطاليا تابعاً للدولة.

(٤) إنشاء صناديق لدعم المتعطلين عن العمل وتقديم مبالغ لهؤلاء طيلة فترة تعطلهم عن العمل.

(٥) التوسع في الإنفاق على القطاع التعليمي الرسمي الذي كان مؤهلاً لمنافسة التعليم الخاص.

بعد اختفاء نظام الحرب الباردة وتفكك منظومة الدول الاشتراكية، بدأت مسيرة معاكسة من التحولات، وراح كثير من المحللين والخبراء الاقتصاديين ينسبون إلى دولة الرفاه مثالب كثيرة أبرزها إضعاف معدلات النمو وحصول الأزمات الاقتصادية، وسادت في عقد التسعينات موجة من الإصلاحات الهيكلية التي استهدفت تقويض دولة الرفاه، إذ تم إعادة الشركات المزممة إلى القطاع الخاص، كما سمح للقطاع الخاص بتسيير عدد من مرافق الخدمة، بل إن ملكية بعض هذه مرافق انتقلت إلى القطاع الخاص في بعض البلدان، وغطت موجة الهجوم على دولة الرفاه تحت شعار «اقتصاد السوق» كل أنحاء العالم.

لكن تجارب الدول التي طبقت الإصلاحات انعكست في كوارث اقتصادية واجتماعية أدت في دول أميركا اللاتينية إلى انهيارات اقتصادية كان أبرزها انهيار الاقتصاد الأرجنتيني، كما أن الإصلاحات التي حدثت في بريطانيا أدت إلى توترات اجتماعية وسياسية انعكست بانهايار حزب المحافظين وصعود حزب العمال من جديد في عام ١٩٩٧، وتزامن ذلك مع مراجعة أجراها البنك الدولي الذي أصدر وثيقة تاريخية هامة حملت عنوان «الدولة في عالم متغير» شكلت هجوماً مضاداً سمةً النظرف في الرهان على آلية السوق، ومنذ ذلك الوقت بدأت موجة الليبرالية الجديدة بالانحسار، ومثلما كانت بريطانيا بداية انطلاق الليبرالية الجديدة، كانت هي أول من راجع هذا النهج وقد عبرت هذه المراجعة عن نفسها في الكتاب الذي أصدره أحد منظري حزب العمال «طوني جودنز» الذي حمل عنوان «الطريق الثالث» وانتقلت موجة التغييرات إلى دول أميركا اللاتينية، حيث يسيطر اليسار الآن على الحكم في خمس من هذه الدول التي بدأت من جديد تنفيذ موجة جديدة من التأميم وتوسيع التقدمات الاجتماعية بما يسمح بعودة دولة الرفاه. ولعل التشيلي التي يحكمها حزب يساري معتدل نموذج يؤكد سرعة عودة دولة الرفاه. في هذا السياق يؤكد عالم الاقتصاد «مانويل ريسكو» الذي درس نماذج التنمية في أرجاء منطقة أميركا اللاتينية أن «التشيلي ليست بعيدة عن إعادة دولة الضمان الاجتماعي. بدأتاً نبتعد عن الأسطورة السائدة في تشيلي والقائلة إن السوق قادر على حل كل الأمور».

ونقلت مجلة «نيوز ويك» عن أستاذ في العلوم السياسية من التشيلي قوله «لقد نفذ صبر التشيليين، وهم يدركون اليوم أن هناك ثروات وافرة في هذه البلاد وأنها لا توزع على النحو الذي ينبغي أن توزع وفقاً له».

هذا الواقع دفع الحكومة إلى إقرار قوانين جديدة لمساعدة الفقراء حيث ستقوم الدولة بتقديم دفعات إلى العمال ورواتب الأسر الذين يتلقون أجوراً زهيدة، كما بدأت الحكومة العمل ببرنامج الحماية الاجتماعية».

هكذا يبدو أن دولة الرفاه باتت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها بعد أن أظهرت الكوارث التي تسببت بها الليبرالية الجديدة صعوبة التخلي عن دولة الرفاه.

■ **حميدي العبد الله**

أرسطو.. والكفاية

الأعداد لم تفكر بأحفاها ولا بأبناء أحفاها تاركين ذلك للقدر، وكل همّها أن تقوم بسداد الحاجات الأسرية الآنية.

ويقول أرسطو أيضاً: إن الفضيلة تقع وسطاً بين طرفين متضادين معها، فالكرم فضيلة تتوسط البخل والإسراف، والشجاعة فضيلة تتوسط الجبن والتهور، كذلك العدل فهو توسط بين الجور الذي ارتكبه مرتكب الجور الذي تحمّله من وقع عليه الجور... إذا العدل فضيلة.. ولما كانت الدولة تجسيدا للعدل، كان عليها أن تحتل هذا التوسط بين مرتكبي الجور والواقع عليهم الجور، حتى تتحقق الفضيلة بمعناها الشامل المطلق، وتصبح الدولة نفسها هي هذه الفضيلة المطلقة، وعندئذ ستزول التناقضات التي ضمها الجور وتلتئم أطراف المرصوص، أنا لا أحلم...

إني مؤمن بأن هذا ممكن إن صحّت النية وصحتها الإرادة ونسيت المصالح الذاتية التي ليست بشيء أمام النتائج العظيمة المترتبة على ذلك والتي تحقق المجد والرفعة لكل الوطن، إن على الدولة أن تكون قاهرة لكل من يقف مضاداً لعدالتها حتى تكون للجميع.

■ **محمد سعيد اسبر**

بمناسبة مرور ١٥ عاماً على «الإصلاحات» في روسيا

أوهام الازدهار.. القرش الأبيض واليوم الأسود

يقولون إنهم أرادوا الأفضل فماذا حصل؟

للوهلة الأولى الإقتصاد الروسي اليوم يشير أنه على ما يرام، ولكن يجري نقاش خجول حول نسبة نمو الدخل الوطني في ٢٠٠٦ (٦,٨ أو ٦,٩ ٪) وعلى أرضية نسب النمو المنخفضة في الولايات المتحدة من ٤٣ ٪. فإن النجاح المحقق لا نقاش حوله.

ولكن إعلان الفرح باكر جداً، فنسبة حصة الفرد من الدخل الوطني في روسيا هي أقل بثلاث أو بأربع مرات من البلدان المتقدمة في العالم، ونحن الآن لم نصل إلى مستوى عام ١٩٩٠، في وقت ازداد النمو في الغرب منذ ذلك الحين ٢٠٪ كحد أدنى. بالنتيجة فإن الإصلاحات حتى اليوم قد زادت الهوة بيننا وبين الغرب.. والإحصاءات لا توضح مدى الخراب.. وإحصاءات النجاح كاذبة.. وهذا النجاح، إن كان موجوداً، فهو مرتبط بالأسعار العالمية العالية للنفط والغاز والمعادن والمواد الباطنية الأخرى، وليس مرتبطاً بنمو الإنتاج الصناعي.

فلننظر إلى الأرقام الإحصائية الرسمية:

في عام ١٩٩٠ كانت حصة الصناعة من الناتج المحلي ٢٨٪. وكانت حصة قطاع الخدمات ٤٥,٣٪، أما في عام ٢٠٠٤ فإن الصناعة لم تحط إلا ب ٢٨٪، بينما ازدادت حصة قطاع الخدمات إلى ٥٩٪.

إن نسبة قطاع الخدمات تزداد في بلدان كثيرة من العالم وليس في ذلك شيء سيء، إلا إذا لم

■ الإحصاءات «كاذبة»

■ لعدم ارتباطها بالنمو الصناعي.

■ انخفاض الدخل

«خطر» على أمن

الدولة.

■ الرساميل الكبيرة

تذهب للخارج،

والحكومة تطلب

استثمارات من الغرب.



■ لا يجوز تأجيل حل المسائل الاجتماعية. الاقتصادية للأجيال القادمة.

■ الدولة التي أكثر سكانها فقراء لا يمكن أن تزدهر.

نأخذ بعين الاعتبار أمر هام واحد، فحصة هذا القطاع تزداد لدينا على حساب عمليات الوساطة والسمسرة المختلفة، وكذلك حساب تجارة العقارات وأشكال أخرى من التجارة. لكن من جانب آخر فإن حصة البناء والزراعة قد انخفضت أكثر من ثلاث مرات.. ففي عام ٢٠٠٥ كان الإنتاج أعلى من ١٩٩١ في ثلاثة قطاعات فقط هي: استخراج الطاقة (١١٪)، إنتاج الورق والكتب (٦٪)، وبشكل عام فإن حجم الإنتاج في الصناعات التحويلية لم يصل إلا إلى ٤٥٪ من مستوى عام ١٩٩٥.

فإنتاج الترتورات انخفض (١٢٧ مرة) وأنتجتنا في ٢٠٠٥ فقط خطين أوتوماتيكيين معقدين لصناعة الآلات، في حين كنا قد أنتجتنا في عام ١٩٩٥ (٥٧) خطأً والمتوقع أن لا ينتج أي خط في العام القادم.

إن الحكومة الروسية تعلن عن نيتها لبناء اقتصاد من نوع جديد، وهذا أمر جيد، ولكن هل فكرت الحكومة كيف سيتم هذا التجديد، إذا كنا

إن بلدنا ينقسم إلى قسمين، قسم يملئ فيلات ومطاعم لندن وهم ١٥٪ من السكان يحصلون على ٥٧٪ من ثروة البلاد والآخرين يعيشون بحالة مزرية فـ ٨٥٪ من سكان روسيا يحصلون على ٤٣٪ من الدخل الوطني.

إن استقطاب كهذا يحمل أخطار إنفجار اجتماعي وهو خطير على الإقتصاد نفسه إذ أنه يخفض الطلب ويمنع تطور الإنتاج الذي أصلاً يضغط عليه الإستيراد وحسب ما هو معروف في إقتصاد السوق فإن الطلب هو الذي يؤد العرض ولكنه عندنا يؤد ارتفاع غير محدود بالأسعار.

إن رجال الأعمال لدينا حتى الأنجح منهم يفقدون الثقة في إمكانيات التطور اللاحق لروسيا والدولة لا تستطيع ولا تريد مساعدتهم فالرساميل الكبيرة تذهب إلى الخارج والحكومة تطلب استثمارات من الغرب.

محاوية الفقر حسب الطريقة

الأمريكية:

فلنجأ لتجربة الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٥ كان ٢٠٪ من أغنى سكان العالم يحصلون على ٥٠٪ من الدخل الوطني وهو رقم قياسي منذ عام ١٩٦٧. إذ أرباح الاحتكارات تزداد بسرعة بينما تنخفض دخول السكان المنخفضة والمتوسطة وهذا الوضع أقلق المجتمع الأمريكي فالإقتصاديون ووسائل الإعلام والمجتمع الأمريكي يرى في ذلك خطراً على أمن الدولة. ويبحث هذا الموضوع بشكل مكثف في الكونغرس. لا أحد في الولايات المتحدة ضد نمو ثروة الأغنياء ولكن الكل دون نقاش ضد إفقار الفقراء متوسطي الحال ومن الملفت للنظر أن العائلة الفقيرة في أمريكا تحصل على ماتحت ٨٠٠ دولار شهرياً فكيف بالمقارنة بما لدينا ب ١٠٠٠ أو ١٠٠٠ دولار لعائلة شهرياً.

إن الدولة التي أكثر سكانها فقراء لا يمكن أن تزدهر أما الساسيون لدينا فيعتبرون هذا الأمر الهام وكأن الأمر لا يخصهم.

إن المسائل التي ذكرتها سببها العام واحد: إن حكومتنا خلافاً لحكومة المليار الذهبي رفعت عن كاهلها مسؤولية مسار العمليات الاقتصادية الاجتماعية الهامة. إن تحبئة القرش الأبيض لليوم الأسود لم يعد لها معنى لأن اليوم الأسود قد جاء فالمسائل الاجتماعية الاقتصادية في روسيا يجب حلها الآن ولا يجوز توريثها للأجيال اللاحقة.

■ رسلان غرنبرج

مدير معهد الإقتصاد

أكاديمية العلوم الروسية

٣٠/كانون الثاني/٢٠٠٧ Aif

ترجمة قاسيون



لا تستطيع القفز إلى الشيوعية، وأن الحركة العمالية تتطلب أساساً علمياً، لا مواعظ اجتماعية.

أكد ماركس أيضاً في الفترة نفسها أعلاه، أنه لا يمكن إيجاد أي توازن بين المتناقضات في أي نظام اقتصادي، بمعنى أنه لا يمكن مثلاً الحصول على إيجابيات النظام الرأسمالي دون سلبياته، والشئ نفسه بالنسبة للنظام الإقطاعي.

أكد ماركس أيضاً أن البنى الاجتماعية هي أشكال تاريخية متحولة مع قوى الإنتاج، فالمطحنة اليدوية تعطينا المجتمع الإقطاعي، والمطحنة البخارية تعطينا المجتمع الرأسمالي الصناعي.

كل ما تقدم آثار تاريخياً جدلية نظرية وعملية واسعة، ولا يستطيع المرء حتى المرور على العناوين الرئيسية فيها. ولكن يمكن أن يميز المرء جملتين من الطروحات، جملة طروحات أعداء الشيوعية، وجملة طروحات القوى الشيوعية.

مستغلة، فأجورها هي أضعف بما لا يقاس من حصتها في الإنتاج، ففضل القيمة يوزع على الطبقة الرأسمالية بمجموعتها أي على الرأسماليين المباشرين، وعلى المرتبطين معهم في شبكتي التصريف والإنتاج الاجتماعيتين، أي على الموردين لمختلف المواد الأولية أو نصف المصنعة، وعلى مختلف من يساهمون في تصريف المنتجات؛ فليس فضل القيمة هو ربح الرأسمالي المباشر، كما يخيل أو كما يضلل به: الربح هو جزء، وجزء زهيد، من فضل القيمة، الذي يؤلف حجمه مدى الاستغلال الاجتماعي.

تتعلم (أي الطبقة العاملة) من خلال التصاقها بالآلة وبتنظيم العمل، كيف تنتج، وكيف تدير الإنتاج، وبذلك تتعلم تاريخياً كيف تستغني عن الرأسمالي.

تستطيع بالتطوير التاريخي تقويض النظام الرأسمالي وإقامة سيادة الطبقة العاملة. ماركس كان يصر في أربعينات القرن التاسع عشر، أن مرحلة المجتمع الرأسمالي لا يمكن تلافيها، والبروليتاريا (أي الطبقة العاملة)

مذكرات مخبر

عتيق (2)

وعدتكم أن أتابع إعلامكم بما حدث معي عن طريق الصدفة وذلك أثناء حضوري، ومن ثم مشاركتي (بالخطأ) في المؤتمر الدولي الألف للمرتشدين، وقد أنهيت الحلقة السابقة في افتتاحية العدد الماضي بالأفكار التي قالها كبير المرتشدين والفاسدين في افتتاح المؤتمر.

حيث أعلن وبعد إنهاء كلمته بأن المؤتمر سيسأنف أعماله بعد استراحة قصيرة..!

عادة تقدم في الاستراحة بعض من المشروعات الخفيفة وأنواع من المعجنات والحلويات، ولكن عند هؤلاء المرتشدين اختلف الأمر كثيراً، والحق أقول بأن فترة الاستراحة تختلف عن تصوراتي وتصوراتكم، لأن مائدتهم كانت عامرة بما لذ وطاب من المأكول والمشرب وبشكل زاد عن المألوف بمرات كثيرة..!! ولدهشتي لما رأيت فقد بادرت بتوجيه سؤال لأحدهم، لماذا كل هذا البذخ؟ فأجاب: كي تشبع العيون وتسد شهوات البطون.

لقد رأيت ياسادة وجوهاً لم أكن أتوقع وجودها على الإطلاق، خاصة في مثل هذا المكان وفي مثل هذه المناسبة..!

عندها سألت من جاورني في الجلوس، والذي شكلت معه معرفة بسيطة استطعت أن أطورها بسرعة، وصلت إلى حدود الاطمئنان عن أولاده وعائلته، و حسب ما اتضح لي بأنه من الأخوة العرب، وقد أفهمته بأنني تركي الجنسية لذلك كانت محادثتي معه باللغة الانكليزية، وتبين لي بأنه من أقدم أعضاء المنظمة، وهو متاير دائم لحضور المؤتمر، سألته عن عموميات المؤتمر حيث قال:

١ - أعضاء مجلس الإدارة وهم سبعة يجتمعون مرة واحدة كل ستة أشهر، يقومون بدراسة الأوضاع المستجدة، ويتابعون تنفيذ قرارات المؤتمر وتوصياته.

٢ - أعضاء الهيئة الوصائية وتتألف من السبعة السابقين إضافة إلى ثلاثين آخرين يمثلون القارات الخمس.

٣ - الهيئة العامة وهذه تتألف من ثلاثة أعضاء من كل مجلس إدارة من مختلف بلدان العالم، ويصل عددهم إلى أربعمائة عضو.

٤ - المراقبون وينقسمون إلى قسمين: الأول: الراشدين، والثاني: المرشحين.

٥ - ضيوف المؤتمر، وهم عادة من الشخصيات العالمية والتي تبوأ مناصب كبيرة، من رؤساء وملوك، ورؤساء مجلس وزراء ودفاع، ووزراء مالية، ووزراء اقتصاد، ورؤساء شركات، ومديري جمارك، وحسب ما يراه مجلس الإدارة مناسباً ومؤهلاً للمؤتمر.

عاد الجميع بعد الاستراحة، وأخذ كل مكانه، وتبين لي أن أعضاء المؤتمر والمراقبين والمشاركين يجلسون بشكل منظم، فالأعضاء القدامى يجلسون في مواقع متقدمة من الصالة ولهم صدارة المكان، وأعضاء مجلس الإدارة في كل دولة على الصفوف التالية، ثم المراقبون خلفهم، أما الضيوف فقد خصص لهم مكان على جانبي المنصة، فبدا المشهد جميلاً، ومزنيماً بالورود، والأضواء الخافتة أضفت روعة للمكان.

جلس الرئيس وعلى جانبه نائبه، والأمين العام، وهو متفرغ لقيادة الأمانة، ويجب أن تتوفر لديه خبرة من ثلاثة أنواع:

١ - يجب أن يكون رائشاً لمدة طويلة، ويكون قد أبلى بلاءً حسناً ولم يعرف عنه إفضاءً للسر.

٢ - أن يكون قد تحول من خلال أعماله من رائش إلى مرآش ولدة طويلة من الزمن ويشترط أيضاً ألا يكون قد أفشى سرّاً في هذه المدة.

٣ - أن يكون قد انتهت به المطاف إلى الإبداع في عمله الخاص بالرشوة والمرآشة.

أعلن على الفور الرئيس بأن المؤتمر سيبدأ أعماله وذلك بعد أن أشد الجميع نشيد الفساد وقد حفظت منه:

يفني الفساد.. له ساحة وجياداً.. وقامته مثل (قارون) يختال فوق العباد له قدما وكفان.. تختصران الغيوم.. وربيع الغيوم.. وفاه يلمه التؤاسم يوم الحصاذاً يفني الفساد.. ولا حول حتى لحد سيوف.. لتمنع مايشاء.. أو ماأراداً يفني الفساد.. وبملك كل الرؤوس.. وكل الضلوع.. وكل البلاذ له سطوة الجيش حتى يغير.. وحين يحيل الكروم رماداً ويحرق كل المكاتب والمكتبات.. ويرمي بها في البحار.. فتغدو مياه البحر سواداً يفني الفساد.. وأصبغه مخرز فوق العيون.. ويقدر أن يجعل التلال.. مهاداً ويقدر أن يكتم أي صراخ.. ويستبيح النساء.. ويسلب كل العقول ويحطم وجه الرشاذاً.....

بعد أن أشد الجميع هذا النشيد، قال الرئيس: نبدأ مناقشة جدول الأعمال... يتبع في العدد القادم إن شاء الله

■ فؤاد بلاط

هدم محال غير نظامية بضاحية الإسكان العسكرية بمخيم الوافدين..

الموظفون.. أولاً؛ يعيقون ويمنعون.. ثانياً؛ يرتشون.. وثالثاً يهدمون!!



كلف ذلك أرواحنا . هم يريدون أن نموت جوعاً حتى يشبعوا هم ومن يدعمهم، لقد أصيب الأولاد بصدمة نفسية نتيجة رؤيتهم العسكري والسلاح..

أما الشاب ف يقول: هذا الذي أصبح كوماً من الرمل لم يكن محلاً وهو بالأصل كان غرفة صغيرة قد عمرتها من مساحة حديقة المنزل لكي أتزوج فيها فانظر ماذا فعلوا . أين سأسكن؟ والحديث عن الجمعيات لم يعد مجدياً، فلم أستطع الحصول على السكن لا بالسكن الشبابي ولا بالعاجزيني . حتى السكن الشعبي الذي يتحدثون عنه منذ ستين لم

نحظ به، وحسب حالة الفقر التي نعاني منها رضينا بهذه الغرفة ولم يتركونا بحالنا ،هم في النهاية يدفعوننا لنسب ونشتم الحكومة على مثل هذه التصرفات...

كرمي لعيون التجار

بينما كنا في مواقع الهدم تجري لقاءات مع المتضررين ونستمع لآرائهم بخصوص ما حصل، كان التجار أيضاً يقومون بجولة لمشاهدة الدمار من أجل إعطاء الإكرامية للمسؤولين عنها، وكل حسب حجم الكارثة!!

يقول المواطن م ح: من أجل عيون هؤلاء تم هدم محلاتنا بحجة أن المجمع أو السوق التجاري المشاد في الضاحية سوف يليي حاجة المواطنين جمياً، رغم أننا وضعنا كل ما نملك من أجل بناء

شهر شباط ٢٠٠٧، لأصحاب المحلات حين قامت دورية تابعة للإسكان العسكري مؤلفة من أكثر من مائة عنصر بكامل عتادهم بمحاصرة الضاحية مدعمين بعناصر من الشرطة العسكرية ومنعت أي صحفي من التغطية الإعلامية وهددوا بإخلاء المحلات خلال دقائق معدودات، والا سوف تهدم فوق رؤوسهم.

أحد المواطنين قال إن رئيس الدورية كان يتوعد ويهدد بأنه في المرات القادمة سيأتي بجرافات ليزيل كل مخالفة عن بكرة أبيها، حتى لو أدى ذلك إلى سقوط المحضر بكامله وأنه حزين جداً ومحبط نفسياً بسبب عدم تأمين المؤسسة له هذه الجرافات وما يلزم للهدم. «اللّه يذكرك بالخير يا فلسطين!!» ويضيف المواطن أن قسماً كبيراً من المحلات لم يتم إنذارها إلا أن جميعها هدمت، وتصل أعدادها إلى خمسين محلاً بنيت من عرق جبين الأهالي، وعلى حساب لقمة أولادهم.

ضرب.. واستياء شعبي

عملية الهدم أدت لحصول استياء شعبي كبير لدى جميع سكان الضاحية فراحث الشتائم تذهب في كل الاتجاهات ولم ترحم أحداً..

السيدة سر تقول: لقد بقيت داخل المحل مع أولادي إلا أنهم أقسموا بأنهم سوف يهدمونه فوق رؤوسنا ولو

كان السكن في ضواحي المدن في الأزمنة الغابرة مقتصرأ على الملوك والأمراء والرؤوساء، حيث كانوا يقيمون فيها منتزهاتهم ليقضوا فيها أوقات الاصطياف والنقاهة والصيد، ومع بداية الثمانينات من القرن المنصرم طرأ تعديل على الصورة التاريخية في بلدنا حين قام التجار والمنتفدون بغزو بعض هذه الضواحي وبناء «فيلاتهم» الفارهة، مقسمين هذه الأماكن الواقعة على أطراف المدن إلى قسمين: قسم للفقراء وقسم للمترفين..

أطفالهم إلى مدارس بعيدة عن منطقة سكنهم. كما أنه لا يوجد مقسم هاتف مخصص للضاحية، و٩٠% من السكان لا تصل لهم المياه بشكل منتظم وشرعي، والباقي تصلهم لمدة ساعتين في الأسبوع، وأحياناً ساعة، وذلك حسب مزاج العامل المتحكم بإغلاق وفتح المياه. أما عمال التنظيفات فيأتون حسب فراغهم وبناء على تنبيهات متعهد النظافة في الضاحية، والإنارة في الشوارع معدومة كلياً مما يزيد من المشاكل والسرقات والتجمعات المشبوهة وبعض التحرشات في المزارع المحاذية للضاحية .

ضاحية للإيواء فقط

إن الضاحية وحسب قواعد السكن النظامي قد أشيدت بشكل علمي ومنظم. «ولكن للإيواء فقط» فلم تضم مؤسسة الإسكان العسكرية للمحاضر أي محل تجاري لخدمة السكان. وبالوقت نفسه لم ينهوا المجمعات التجارية المخصصة لهذا الغرض، وعلى ما يبدو أن القائمين على المشروع منذ بدايته قد وضعوا في الحسابان أخذ المعلوم عند التفكير بإقامة أي محل من الأهالي.

رشوة لأربع حيطان

سكان الضاحية وقبل نحو أربع سنوات اضطروا لبناء محلات تجارية تحت المحاضر وضمن السور النظامي للبناء، فقاموا باقتطاع أجزاء من منازلهم لاستخدامها كمحال تجارية لدعم رواتبهم المضعضة، وبدأ مسلسل الرشاوى والتي اختلفت من شخص إلى آخر، حسب المحل ونوعية البضاعة التي تستخدم، فكانت ما بين ١٠٠٥ آلاف كلها راحت تصب في جيوب المسؤولين عن الضاحية. حيث أصبحت هذه المحلات «مزراب ذهب لهم».. وجاءت هدية عيد الحب في الرابع عشر من

الفساد في بلدية «السيدة زينب» يلتهم «البسطات».. والبسطاء!

وجهت بلدية السيدة زينب بتاريخ / ١٧ / ١ / ٢٠٠٧ / كتاباً رقم / ٥١ / ص إلى محافظة ريف دمشق، والمتضمن توضع عدد من الأكشاك والبسطات ضمن نطاق عملها دون ترخيص إداري. وجاء رد المحافظة عبر كتابها رقم/ ٦٣٧ / وتاريخ / ٢٤ / ١ / ٢٠٠٧ / والموجه لمدير ناحية ببيلا والذي بدوره قام بتاريخ / ٣١ / ١ / ٢٠٠٧ / بتوجيه كتاب رقم/ ١٢٠٢ / إلى رئيس مركز شرطة السيدة زينب لإجراء اللازم بالتنسيق مع البلدية في تنفيذ مضمون كتاب المحافظة، بالموافقة على ختم جميع الأكشاك غير المرخصة بالشمع الأحمر من كافة منافذها وعدم فك الأختام إلا بموافقتها الخطية بالتنسيق مع البلدية، إضافة لإزالة البسطات ومصادرة أدواتها ووضعتها أمانة في مستودع البلدية وموافاة المحافظة بالإجراءات المتخذة أصولاً، وبتاريخ / ١١ / ٢ / ٢٠٠٧ / قامت بلدية السيدة زينب بتوجيه إنذارات إلى أصحاب البسطات والأكشاك لإزالتها خلال ثلاثة أيام من تاريخه، وهذا ما دفع بالمتضررين للاحتشاد والاعتصام عند مبنى المحافظة للدفاع عن أرزاقهم والمطالبة بحقوقهم وإسماع المسؤولين لأصواتهم!

لددغتنا الأفاعي فأصبحنا

نخاف من الحبال

في سؤال توجهت به قاسيون إلى شاغلي البسطات والأكشاك المنذرة بالهدم عن دواعي الاعتصام، فأدوا بأن غالبيتهم تعرضوا منذ سنتين لسابقة مماثلة، عندما وجهت لهم البلدية إنذاراً بإخلاء سوق السيدة زينب المركزي خلال ثمانى وأربعين ساعة، والواقع خلف السور الذي أشادوا عليه بسطاتهم الحالية من خلال متنفذ، يعمل تحت

ياضفة «متعهد»، قامت لجنة مقام السيدة زينب ع (بتوقيع عقد معه نيابة عن البلدية رقم / ٧٨ / ٢٨ / ٢٠٠٤ / مقابل مبلغ نصف مليون ل س، وبعد خمسة عشر عاماً، وتحت جنح الظلام، وخلال نصف ساعة أصبح سوقنا الذي أشادته لجنة تجميل وتحسين السيدة زينب من العمل الشعبي في خبركان، بالرغم من أنه نظامي وكان يعتبر من أجمل أسواق ريف دمشق.

يتابع أصحاب الأكشاك: وعندما وجهت لنا

الفساد في بلدية «السيدة زينب» يلتهم «البسطات».. والبسطاء!

وجهت بلدية السيدة زينب بتاريخ / ١٧ / ١ / ٢٠٠٧ / كتاباً رقم / ٥١ / ص إلى محافظة ريف دمشق، والمتضمن توضع عدد من الأكشاك والبسطات ضمن نطاق عملها دون ترخيص إداري. وجاء رد المحافظة عبر كتابها رقم/ ٦٣٧ / وتاريخ / ٢٤ / ١ / ٢٠٠٧ / والموجه لمدير ناحية ببيلا والذي بدوره قام بتاريخ / ٣١ / ١ / ٢٠٠٧ / بتوجيه كتاب رقم/ ١٢٠٢ / إلى رئيس مركز شرطة السيدة زينب لإجراء اللازم بالتنسيق مع البلدية في تنفيذ مضمون كتاب المحافظة، بالموافقة على ختم جميع الأكشاك غير المرخصة بالشمع الأحمر من كافة منافذها وعدم فك الأختام إلا بموافقتها الخطية بالتنسيق مع البلدية، إضافة لإزالة البسطات ومصادرة أدواتها ووضعتها أمانة في مستودع البلدية وموافاة المحافظة بالإجراءات المتخذة أصولاً، وبتاريخ / ١١ / ٢ / ٢٠٠٧ / قامت بلدية السيدة زينب بتوجيه إنذارات إلى أصحاب البسطات والأكشاك لإزالتها خلال ثلاثة أيام من تاريخه، وهذا ما دفع بالمتضررين للاحتشاد والاعتصام عند مبنى المحافظة للدفاع عن أرزاقهم والمطالبة بحقوقهم وإسماع المسؤولين لأصواتهم!

كلمة أخيرة
مما لا شك فيه أن موضوع أسواق السيدة زينب قد أخذ أكبر من حجمه لارتباطه بملفات فساد كبيرة خرجت من رحم مرسوم الإستملاك رقم / ٩٧٧ / لعام /١٩٧٩/، والذي كانت قاسيون ورفاقنا في مجلس المحافظة السباين في تناوله بالإضافة للعديد من وسائل الإعلام المختلفة محلياً وعربياً، معطوفاً عليها العديد من الدعاوى القضائية وعشرات الكتب والمعارض التي قام أهالي البلدة وشاغلو الأسواق بتوجيهها إلى المعنيين بمختلف مواقعهم، ودون جدوى.

دعوة لمن يريد أن يحارب الفساد
١ – لمن يريد أن يطلع على ملف فساد بلدية السيدة زينب فهو برسم الجهاز المركزي للرقابة المالية الذي يحقق بالملف منذ عام، كما توجد نسخة ثانية في محاضر اجتماعات مجلس محافظة ريف دمشق..

٢ – إلى أصحاب القرار لإعادة النظر بمرسوم الاستملاك عبر إحالته للجنة المختصة في مجلس الشعب لإعادة النظر فيه أسوة باستملاك قاسيون وشارع الملك فيصل..

■ محمود طه الدرعوزي

تنويه.. واعتذار

تعذر قاسيون من الصحفي الواعد «قحطان العبوش» الذي سقط اسمه سهواً من التحقيق الذي نشرته «قاسيون» في عددها الماضي، وحمل عنوان: «مؤسسات علمية أم إقطاعات للربح فقط؟ جامعة المأمون نموذجاً!..». يذكر أن هذا التحقيق لاقى استحساناً كبيراً من قراء الجريدة بشكل عام، ومن المعنيين المباشرين من التحقيق وهم طلاب جامعة المأمون، والطلبة عموماً، فيألى الأمام يا قحطان، وإلى مزيد من التعاون المثمر..

المشاد على أراض مستملكة بالمرسوم / ٩٧٧ / لعام / ١٩٧٩ / وبموافقة الجهة المستملكة التي تأخذ نصف إيرادات الأسواق ليأتي رئيس بلدية جديد ويقرر هدم السوقين، لأنه حسب منظوره لا ينسجم مع شماعة المظهر الحضاري.

كما تضمن اقتراحنا إشادة سوق مركزي كبير يتسع لجميع أسواق البلدة المتناثرة على أرض المرأب الذي يتسع لأكثر من ألف محل، ويمكنه أن يقدم أكثر من مئة مليون ليرة سورية سنوياً لخزانة البلدية، أي ما يفوق ميزانيتها بعشر مرات كونها من الدرجة الرابعة، وأن يتم نقل المرأب إلى ساحة العرافيين الخدمة باتوستراد

مواز للاتوستراد الرئيسي، والذي أنفقت البلدية على شقه وتعبيده أحد عشر مليون ليرة سورية، واستخدام ساحة العراقيين كمربأ سيخفف ٨٠ % من الاختناقات المرورية التي تعاني منها البلدة في فترة المواسم، ويغني عن مشروع النفق المزمع فتحه تحت الاتوستراد الرئيسي وبكلفة عشرات الملايين، وبعد انتهاء الاجتماع أمر السيد الوزير بتشكيل لجنة برئاسة عضو المكتب التنفيذي المختص وعضوية المعنيين من المحافظة والبلدية ولجنتنا، ودراسة المقترح المقدم، كما قام بالاتصال بالسيد المحافظ وأخبره بالموضوع، وفي اليوم التالي راجعنا مدير مكتب المحافظ، فآخبرنا بأن السيد المحافظ أحال الطلب لمعاونة السيد يونس برغوث، وبأن المحافظ في جولة ومعاونه في الوزارة، فقمنا بمقابلة السيد محمد حيدر عضو المكتب التنفيذي المختص وعرضنا عليه اقتراحنا، فأقادنا بأن هناك مشروعاً لإشادة سوق بديل على أرض ساحة العراقيين الواقعة على العقار/ ١٤٨ / ١٤٩ /، وبأن البلدية أجرت مناقصة وستنفض العروض بتاريخ ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٦ / وسيعرض المشروع على المكتب التنفيذي للمصادقة، والموضوع عند الأستاذ يونس، الذي قمنا بمقابلته، ولم نتمكن من الخروج بنتيجة لغاية اليوم.

آخر إنجازات بلدية حلب

طرد السكان من بيوتهم وتشيدهم وتلفيق التهم ضدهم

في أحد أيام شهر رمضان الماضي ودون سابق إنذارهاجم العشرات من عناصر الشرطة مدعومين بجرافات البلدية لقطاع هنانو منازل العديد من سكان حي الحيدرية -منطقة الإنذارات، وتم إخلاء الناس بالقوة وهدم منازلهم فوق أمتعتهم وحاجياتهم وتكسير ساعات الكهرباء والماء في منظر لم يُعتد أن يراه الناس إلا عبر شاشات التلفزيون في الأراضي المحتلة، وبشكل مخالف لقرار جمهوري بعدم هدم مسكن قبل تأمين المسكن البديل.

الناس هنا للبقاء من هذا الدرك من الذل والهوان الذي وصلوا إليه.. وكل ذنبهم أنهم أصبحوا عقبة أمام مصالح تجار العقارات مع شركائهم في قطاع البلدية.

قصد المتضررون من يُفترض به أن يحميهم ويحفظهم ويعيد حقهم، قصوا على المحافظ قصتهم وكيف تعدى عليهم عناصر الشرطة وقطاع هنانو وتآمرهم مع المتعهد س.ح، ولكنهم طردوا من مكتب محافظ مدينتهم، وكذلك فعل رئيس بلدية حلب، ولم لا؟؟ فهؤلاء البسطاء لا حول لهم ولا قوة ولا شيء بيدهم سوى رحمة ربهم وأنفاسهم المضطربة، في زمن تصاهر المال مع السلطة بعقد زواج لا انفصام له .

في سابقة لم يُسمع بها من قبل وتؤشر على مدى السطوة والنفوذ وبغضون عدة ساعات لييلية يتجاوز أحد متعهدي البناء كل الحدود و يقتلع عمود كهرباء أسمنتية يُغذي مئات المنازل من مكانه، ويضعه في مكان آخر ودون تأريض وبشكل خطير جداً، وبالطبع ودون علم أصحاب العمود وهم شركة كهرباء حلب، الذين لم يملكوا سوى تأريض العمود بسقف أحد البيوت القريبة. حكاية أخرى تروى لنا حيث أنه في مساء أحد

حجة الهدم أن البيوت مستملكة أو أنها مبنية دون ترخيص، على الرغم من أن الحي نفسه مخصص لتعويض من هدم بيته في المدينة، ولهذا أخذ اسم حي الإنذارات.

سكان حي الحيدرية أو جبل الأكتع أو الإنذارات جمعهم الفقر في أشد حالاته وكذلك الهوان على أيدي أولي الأمر في بلدية حلب وشرطتها . صحيفة قاسيون لبت نداء هؤلاء الناس، واستمعت لهم، تشابهت تفاصيل حكاية كل واحد منهم، فكارثة الهدم والتشريد وحدثهم، هنا ذابت الفروق بينهم فتجد العربي والكردي والتركماني في سلة البؤس نفسها، هاجسهم أمل في توقف مسلسل الهدم والتشريد ضدهم وخوفهم من الأيام القادمة، تجمع حولنا العشرات من الرجال المنهكين مع أطفالهم الخائفين، يقصون علينا قصص الذل والهوان والتشريد، قصص ضرب النساء وشتمهن، ورمي الأطفال إلى خارج البيوت قبل هدمها فوق أمتعتهم، على الرغم من حيازتهم لسكوك الملكية لهذه البيوت.

مخيلة الشرطة أبدعت اتهامات خسيصة بحق السكان الذين قاوموا هدم منازلهم واعتقال النساء والرجال باتهامهم بممارسة الدعارة، تهم تدفع



التاريخ للوراء، عبر تصدير كل مشاكلهم إلى أبناء القرى المهاجرين إلى مملكتهم المدينية متناسين أن هؤلاء مواطنون سوريون لهم كل الحق في السكن والحياة بكرامة، ضمنها لهم دستور البلاد .

السؤال هنا، هل سيستمر مسلسل إهانة الناس وترويعهم باسم الإستملاك والتنظيم، أما أن الألوان موضع حد لفساد الفاسدين وحماتهم، هل ستبقى مصائر الناس وحياتهم لعبة بأيدي تجار البناء وعصاباتهم، سؤال جوابه بين يدي مسؤولي محافظة حلب .

■ مراسل قاسيون - حلب
سليم اليوسف
saleem@kassioun.org

حوافز وتسهيلات لصاحب المعمل.. واضطهاد وظلم للعمال!

مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل وموثق وموقع من النقابة المختصة، كي لا يبقى العقد مفتوحاً وللمحافظة على العامل.

❖ وضع ضوابط قانونية تضع حداً لتهرب أصحاب المنشآت من تسجيل العمال في التأمينات.

❖ إلزام صاحب العمل بوضع نظام داخلي للمنشأة يستند إلى أحكام قانون العمل بحيث يتضمن في جملة ما يتضمنه تحديد الأجور وأوقات العمل والعطل الأسبوعية والأعياد والترفيه والإجازات موقفاً من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

❖ أصبح هناك شعور لدى عمال القطاع الخاص بأنه لا يوجد جهة مسؤولة عنهم، والسؤال المطروح: كيف نعطي تسهيلات وإعفاءات لصاحب العمل ونتجاهل حقوق الحلقة الأضعف.

❖ محمد فخري مندو رئيس نقابة البناء

❖ قسم كبير من أصحاب العمل يمنع تشغيل عامل لديه إلا بالتوقيع على استقالة مسبقة وبراءة ذمة بيضاء لكي يستعملها صاحب المعمل متى شاء.

❖ الدوام أكثر من عشر ساعات، ويدعي صاحب العمل بأنه يعطي العامل عملاً إضافياً وهذا غير صحيح، والمشكلة أن بعض الموظفين التابعين لمؤسسة التأمينات الاجتماعية وخاصة المراقبين يعلمون أصحاب العمل بالجولة التفتيشية قبل قيامها، لتهريب عمالهم وتخفيفهم. والأهم حين لقاء التنظيم النقابي بالعمال ويعلم صاحب العمل بهذا اللقاء يقوم بفصل هذا العامل بأسلوب تسففي.

❖ اقتراح رئيس الاتحاد المهني:

السعي مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لإصدار صيغة عقد عمل نموذجي فردي لعمال القطاع الخاص يلزم صاحب العمل بعدم تشغيل أي عامل إلا بعد توقيع العقد وتوثيقه لدى

منذ صدور قانون الاستثمار، توسع عمل القطاع الخاص، وكان من المفروض أن يواكب صدور القانون جوانب تتعلق بالضمانات القانونية لعمال القطاع الخاص، أو اتخاذ إجراءات لحماية العمال؛ كالالتزام بقانون العمل (١) وتفسيراته، رغم قدم هذا القانون وعدم مواكبته للواقع الحالي.

● رئيس الاتحاد المهني للغزل والنسيج قال: إن القطاع الخاص ينظر إليه بأنه قطاع وطني هام يساهم في تعزيز اقتصادنا الوطني وفي تأمين فرص عمل واستيعاب جزء من البطالة الموجودة. ولكن للأسف الشديد رغم اهتمام الحكومة بهذا القطاع وإعطائه المرونة الكاملة من إعفاءات وتسهيلات وغيرها بما يفيد مصلحة صاحب العمل إلا أن هناك صعوبات يعاني منها العمال ومنها:

في ندوة الثلاثاء الاقتصادية العشرين حول السياسات البترولية في سورية..

حضر الجانب الفني.. وغاب التحليل الاقتصادي – السياسي!

جو نفسي داخلي سياسي لرفع الدعم عن المشتقات البترولية!! ونحن الآن في وضع تضخمي خطير.. فهل باستطاعتنا المغامرة في زيادة التكلفة من خلال رفع مشتقات الأسعار البترولية؟؟ وهل الوضع السياسي الشعبي في سورية ملائم ويقبل هذه الزيادات؟؟ لا أظن ذلك والدليل حديث الشارع!!

د. عصام الزعيم: سورية عانت من «الداء الهولندي»! د. عصام الزعيم: أكد في مداخلة أن سورية كمشيقاتها من الدول المنتجة للثروات، عانت مما سمي بمرض «الداء الهولندي»، ولا سيما عندما استكانت لدخل النفط المتجدد، وهذا كان أحد العوامل الأساسية في تأخر الصناعة التحويلية ولكن هذا لا يعني في بنيتها الاقتصادية والاستراتيجية السياسية رغم كل الرياح الدولية والإقليمية، فالنفط كان وما يزال العنصر الأول لسورية ولكن هذا العنصر أصبح يتضائل بسبب ضعف معدلات الإنتاج ولكن التحدي ما زال قائماً وذلك بتجديد الاحتياطي.

إن المحاضر لم يتجه إلى توصيف السياسات، لقد أعطى أرقاماً واضحة دون إبداء الرأي بتلك الأرقام وموضوع النفط يتضمن الاقتصاد والسياسة والاستراتيجيا .

■ متابعة علي نمر ali@kassioun.org

د. نجمة: سمعنا محاضرة فنية وليست اقتصادية

د. لياس نجمة:

لست متفقاً مع المحاضر حول منهجية المحاضرة، لأننا حضرنا لنستمع إلى محاضرة تخص السياسات البترولية لا واقع البترول في سورية، أي محاضرة اقتصادية بترولية وليست فنية ..

ثم تسأل: هل سياسات الإنتاج الأعظمي هي التي يجب أن تستخدم والتي قيل فيها إنها هدرت كمية كبيرة من الاحتياط لأن الأبار عندما يتم استنزاف كميات كبيرة وبفترة قصيرة يهدر الاحتياطي؟؟ هل كانت هذه السياسات حكيمة أم كان يجب اتباع سياسات أخرى؟؟

وهل سياسات التصدير والاكتفاء الذاتي كانت مجدية؟؟ منذ وقت طويل والجميع يقولون إن سورية بلد غازي وليس نفطي، فهل من الحكمة أن يكون لدينا سياسات إنتاج تغطي الاستهلاك الداخلي وتزيد من أجل التصدير والذي كانت من نتائجه الإيجابية تمويل التجارة الخارجية، دعم العملة الوطنية، تسديد كل العجز لدى الميزان التجاري؟؟ ومن الطرف الآخر لم يعد مهماً للدولة واردات الداخلية لذلك كان من المهم أن يحاول المحاضر التحدث عن أسعار المشتقات البترولية في الداخل، لأننا بلد منتج للنفط وهناك من يعطينا دائماً الصورة القاتمة عن النفط لخلق

مداخلات غنية

د. ابراهيم حداد:

إن المحاضر لم يقدم لنا السياسات البترولية في سورية كما يبين العنوان.. والمحاضر قدم سيناريو هين للنفط السوري، الأول: معتدل بحيث يصل الإنتاج في عام ٢٠١٥ إلى ٢٣٥ ألف برميل يومياً. والثاني متفائل بحيث يصل إلى ٣٠٠ ألف برميل يومياً .

د. حيان سلمان: صدرنا النفط الخام فخرنا القيمة المضافة

منذ سنتين أتحفنا السيد وزير النفط بأن النفط يتراجع، ووقتها قامت الدنيا ولم تقعد، ثم عدنا وقلنا وضع الأبار جيد. والآن نقول إن الدعم يهرب، يا ترى هل هناك من قضية إيديولوجية تقف وراء هذه المرحلة؟؟ فيما يتعلق بإقامة المصافي لا يعلم الجميع بمن فيهم الوزير بأننا عندما نصدر النفط الخام نخسر بذلك القيمة المضافة وتستفيد الدول المستوردة منها بتشغيل العمالة أولاً، ومن تحصيل القيمة المضافة ثانياً، ومن مقص الأسعار ثالثاً.. وعلق الدكتور حيان على الكهرباء واستغرب كيف تطالب مؤسسة الكهرباء المواطنين بالتقنين، ولديها كم هائل من الهدر!

ألقى د. زياد عريش مساء يوم ٢٠٠٧/٣/٦ ضمن فعاليات «ندوة الثلاثاء الاقتصادية العشرين» محاضرة كان يفترض أن تتناول السياسات البترولية في سورية، لكنها اقتصرت على عرض بعض الأرقام والتفاصيل التاريخية المتعلقة بالموضوع، وبدأها بالحديث عن قطاع النفط، ورأى أنه يسير من الوفرة إلى الندرة..

إن اكتفاء المحاضر بعرض اقتصادي فني لموضوع النفط منع معالجته من منظور اقتصادي سياسي متعلق بجوهري السياسات والاتفاقات النفطية التي تهدر ببنيها قسماً كبيراً من ثرواتها النفطية لصالح الاحتكارات الأجنبية.. وهذه النوعية من الاتفاقات المعروفة، هي من أكثر الأنواع تخلفاً وإجحافاً في العالم..

ورأى د. عريش في ختام محاضرته أنه يتوجب على سورية الانتقال من اقتصاد ريعي مبني على المصادر الطبيعية وتحديد الصناعة البترولية التي تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي، إلى اقتصاد متنوع الأقطاب والأنشطة المحركة للنمو والكفيلة باستدامته.



بن غوريون «يخاطب» القمة العربية!!

«مما لا شك فيه أن الحروب غالباً ما يترتب عليها مشكلة لا جئتين. والتسويات التي تُنهى الحروب تشمل بالطبع حل مشكلة اللاجئين. وفي الحروب التي نعرفها، كانت تلك المشكلة ثانوية عند فض النزاعات إلا مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»، فبعد ستين عاماً على نشوئها، وجرباً على ثابت سياسة (دولة إسرائيل) حيالها، وفي غمرة تصاعد وتيرة عدوان استيطاني وعسكري إسرائيلي لافت، وعلى أبواب القمة العربية المرتقبة في الرياض نهاية الشهر الحالي؛ ولاعتقادها أن القمة ستعيد التأكيد على «مبادرة السلام العربية»؛ ويطريقة «وَضْعُ العصا أمام الراعي»، والضغط بهدف الإبتزاز؛ أعادت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني التأكيد على الثابت الإسرائيلي حيال قضيتي اللاجئين والحدود بالقول:

ممتلكاتهم، وهي بيعها والاستفادة من ثمنها، كي يستقروا في مكان آخر».

وأن بن غوريون قد ذكر في مذكراته، أن آيا اييان نصحه في يوم ١٤-٧-١٩٤٨، بأن لا يلهث وراء السلام، وتكفي اتفاقات الهدنة، معللاً ذلك بالقول: «لأننا إذا ركضنا وراء السلام فإن العرب سيطلبوننا بالثمن، والثمن هو تحديد الحدود أو عودة اللاجئين أو الاثنين معا».

وأن تعنت الرؤية الإسرائيلية حيال قضية اللاجئين الفلسطينيين لم يقتصر على مواقف النظرية فقط، بل تخطاها إلى الممارسة العملية على الأرض، كما لم يقتصر على رفض عودة مَنْ تم تهجيرهم وطردهم إلى خارج حدود فلسطين، بل كان أيضاً طريقةً للتعامل حتى مع أولئك الذين طردتهم حرب عام ١٩٤٨ من قرية إلى قرية أخرى، أو من مكان إلى مكان آخر، ومن حملة جواز السفر الإسرائيلي. فحتى هؤلاء، ورغم أحكام المحاكم الإسرائيلية بإستعادة بعضهم لبعض أراضهم (منذ عام ١٩٥٣)، إلا أنه لم يتم تنفيذ هذه الأحكام، وما زالوا لاجئين، وإن سُمح لبعضهم (أهل إقرط ويرعم مثلا) إسكان موتاهم في مقبرة قريتهم والصلاة في كنيستها.

السلام العربية بصيغتها الحالية». وأوضحت أنها تتوقع من القمة تبني نسخة معدلة لهذه المبادرة، خاصة تعديل البند الذي يتحدث عن إيجاد حل عادل ومتفق عليه وفقاً للقرار الدولي ١٩٤ الموضوع للاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى تعديل البند الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب لحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. وأضافت ليفني: «إن الإقتراح الإسرائيلي يستند إلى دولتين: إسرائيل كوطن قومي لليهود، ودولة فلسطينية تكون الحل القومي للاجئين الفلسطينيين».

لم تات ليفني بجديد، بل أكدت رؤية سائد السياسة الإسرائيلية وموقفها حيال مسألتي اللاجئين والحدود، وأعادت إلى الأذهان ما كان رأساه بصددهما قادة دولة إسرائيل الأوائل.

في كتابه (الأرض في ذاكرة الفلسطينيين)، يشير الكاتب عبد الفتاح القلقيلي إلى أن: يوسف

ويتز (مدير الصندوق القومي اليهودي) ذكر في

مذكراته، أنه منذ آب ١٩٤٨ تم الاتفاق أن تشن

إسرائيل حملة إعلامية لإقناع الرأي العام العالمي

«بأنه لم يعد لدى الفلسطينيين مكان يعودون

إليه، وليس أمامهم سوى فرصة واحدة لإنقاذ

هذا الموقف إلى تقديم التنازلات الإستراتيجية المجانية المتسارعة، وتجريد الفلسطينيين بالتالي من شرعية مرجعيات حقوقهم العربية والدولية.

لقد خاطبت ليفني القمة العربية قبل انعقادها، وللحق بلسان بن غوريون لا بلسانها فقط، وكحفيدة مخلصه لما كان رأساه من إستراتيجية للتعامل مع قضيتي اللاجئين والحدود.

نختم بسؤال جوهرى كان الكاتب عبد الفتاح القلقيلي قد طرحه في كتابه المشار إليه آنفاً يقول:

«من المؤكد أن اللاجئين الفلسطينيين هُجروا، بشكل مباشر أو غير مباشر، بسبب الحرب العربية الصهيونية عام ١٩٤٨. ولكن بعد أن تبلورت القضية

«القدس» في قلب الإعصار

جسر يؤدي إلى ساحات المسجد الأقصى، مما أدى منذ بدء الحفريات الى هدم العديد من المباني التاريخية التي تعود لعصور متعاقبة) مضيفاً (إن مايسمى ايفاد لجان تحقيق وتقصي لا تعتبر سوى ملهاة لاغير، سواء كانت تلك اللجان عربية او اسلامية وحتى من اليونسكو، حيث تتهدد السلطات الإسرائيلية المسجد الأقصى على مرأى ومسمع من الجميع).

الدكتور حسن خاطر مؤلف موسوعة «القدس والمسجد الأقصى» الذي قرأ بيان تأسيس الجبهة قال (لقد أوشكت مدينة القدس على أن تتحول بفعل اجراءات الاحتلال إلى حارة يهودية صغيرة).

إن الاجراءات المتسارعة التي تلجأ لها حكومة العدو لتهويد المدينة العربية، تهدف لوضع جميع المنعبن أمام «حقائق» الأمر المفروض على الأرض! كما تجسد بطبعته الأخرى «الجدار الاستعماري العنصري». وقد أشار لخطورة الأمر الشيخ الدكتور عكرمة صبري خطيب المسجد الأقصى أثناء زيارته للقاهرة مؤخراً: (اليهود يسعون إلى تهويد القدس، ويرفضون أي مفاوضات حولها، وهو ما يؤكد عدم رغبة «إسرائيل» في أي حل عادل للقضية الفلسطينية) موضعاً أن (مسألة تدويل المدينة نرفضها بشدة ونعتبرها أخطر من التهويد، لأن التدويل يعني سيطرة العالم على هذه المنطقة، وهذا لايجوز شرعاً، ولايمكنا القبول به).

إن مهمة تطوير عمل الجبهة، وتوسيع المشاركة الشعبية فيها «محلياً وعربياً ودولياً» سيعيد وضع المدينة العربية ومقدساتها على رأس مهمات العمل الوطني. كما أن معركة حماية الأرض والشعب والمقدسات ستفرض على القوى السياسية الفلسطينية، أجندة مميزة في مرحلة استثنائية، بسبب انشغال هذه القوى ب«معارك» أخرى تدور حول كراسي «الوزارات السيادية» في الحكومة العتيدة! إن إعادة ترتيب أولويات المهام الوطنية على جدول عمل الحركات والأحزاب والفصائل، يتطلب بشكل سريع تجديد دور المنظمات النقابية والمهنية واللجان الشعبية- قوى مجتمعية مدنية وطنية- لتشكل عوامل ضبط ومراقبة لمسار الحركة السياسية وتوجهاتها ومهامها، من أجل تصويبها عند أي اهتزاز أو إرباك، نحو الهدف المركزي وهو مواجهة الاحتلال ومخططاته.

■ **محمد العبد الله**
عادت معركة حماية عروبة القدس، وانقاذ مقدساتها الإسلامية والمسيحية لتحتل صدارة الحراك السياسي/الكفاحي الشعبي داخل الوطن المحتل، الذي تعاضم منسوب حركته مع بدء عمليات هدم الطريق المؤدي لباب المغاربة. فالمدينة التي تعاني منذ عدة عقود- كما كافة الأراضي الفلسطينية- من عمليات مصادرة منظمة ومنهجية تمارسها سلطات الاحتلال، تعيش منذ عدة أسابيع تداعيات هدم طريق باب المغاربة المؤدي للمسجد الأقصى، والحفريات الدؤوبة لأساساته وجدرانه. وقد أعادت هذه الممارسات فتح ملف تهويد المدينة عبر التضييق على المواطنين العرب فيها، والكشف مؤخراً عن مخططات جاهزة وقابلة للتنفيذ لبناء مستعمرة جديدة «حي للمتدينين» تحتوي على إحدى عشرة وحدة سكنية شرق المدينة بجوار حاجز قلنديا الذي يفصل بين الأحياء الفلسطينية لشمالى القدس وبين رام الله.

جاء انعقاد المؤتمر الصحفي في الثالث من الشهر الحالي في مدينة رام الله بحضور الشيخ تيسير التميمي قاضي قضاة فلسطين والأب عطا الله حنا رئيس أساقفة سبسطيا للروم الارثوذكس، ليشير إلى نقلة نوعية في مسيرة العمل الشعبي المؤسساتي داخل الوطن المحتل. فالإعلان عن تأسيس الجبهة الإسلامية المسيحية للدفاع عن مدينة القدس ومؤسساتها التي كشفت عن مهماتها الأب عطا الله كرهية وطنية لاتحمل طابعاً قسوياً، وليست حزبياً سياسياً، من أجل حماية المقدسات الاسلامية والمسيحية التي تتعرض للتهويد والأسرلة من الحكومة الإسرائيلية، خاصة وأن مدينة القدس هي العاصمة الروحية والوطنية حيث تحتاج الى الجهود المتضافرة من الجميع لحمايتها من الخطر الداهم). فالأخطار التي تحيط بالمدينة أكثر من أن تحصي. فالحكومات المتعاقبة كما يضيف الأب (تحاول طمس الهوية الوطنية للمدينة، تارة بأعمال الحفريات بالقرب من المسجد الأقصى، وأخرى بتسريب ممتلكات مسيحية للجماعات اليهودية).
الشيخ التميمي أكد على أن (الحفريات بالقرب من باب المغاربة لم تتوقف، وهي تستهدف أيضاً أساسات السور الغربي للمسجد الأقصى، وهدم أجزاء من التلة التاريخية بالقرب من باب المغاربة لبناء

انتخابات حزب العمل الإسرائيلي.. إشكالية الموقف وخطأ الرهان



كيفية توظيف قادة الحزب لفلسطيني الـ٨ أو مايسمونهم (بعرب إسرائيل) في هذا الصراع السلطوي، فقد تحول قرار عمير بيرتس بتعيين (غالب مجادلة) بدلاً من وزير العلوم والرياضة المستقيل (أوفير بيتس) ليكون أول وزير عربي في الحكومة الإسرائيلية، من خطوة قد يصورونها على أنها «تحول تاريخي» في السياسة العنصرية الإسرائيلية، إلى خطوة مثيرة للجدل حتى في أوساط الساسة الإسرائيليين، فقد اعتبر خصوم بيرتس في حزب العمل أن قراره ذلك ما هو إلا تكتيك سياسي رخيص يهدف منه لضمان تأييد أعضاء حزب العمل العرب.
فيذا كانت هذه هي الإنجازات التي يرى المتنافسون على زعامة حزب العمل أنهم يستحقون الفوز على أساسها، فيا بؤس الرهان العربي والمراهنين على متغيرات السياسة الداخلية الإسرائيلية.
فمن الواضح أن أي نتيجة ستسفر عنها الانتخابات التي سيتم على أساس نتائجها تحديد هوية الزعيم الجديد لحزب العمل، لن تكون في صالح النخب العربية والفلسطينية التي مازالت تراهن على دور حزب العمل الإسرائيلي في تسوية مستقبلية للصراع العربي الصهيوني.

■ **جهاد أبو غياضة**

تأتي أهمية الانتخابات التي سيشهدها قريباً الكيان الصهيوني على مستوى اختيار زعيم حزب العمل الإسرائيلي لا من موقع احتمال عودة هذا الحزب للعب الدور الريادي الذي لعبه طيلة العقود الثلاثة الأولى في حياة (الكيان)، بل لأن هوية المتنافسين على قيادة هذا الحزب قد تفصح عن طبيعة الخارطة السياسية والمناح السياسي اللذين يحددان حركة «إسرائيل» الحالية.

فالتنافس على زعامة هذا الحزب يعني التنافس على هوية وزير الحرب المقبل، على اعتبار أن زعيم حزب العمل هو الشخص الذي يتوجب أن يشغل منصب وزير الدفاع في حكومة أولمرت حسب اتفاق الشراكة الحكومية. وحسب استطلاعات الرأي فإن خسارة عمير بيرتس في التنافس على زعامة الحزب مؤكدة.

ومن هذا، وحسب ما رشح من تسريبات، سيكون هناك خمسة مرشحين يتنافسون على هذا المنصب، لكن التنافس الأساسي يتركز بين رجلين تجمع بينهما قواسم أصبحت محببة للناخب الإسرائيلي، بل وعلامة مميزة يتباهى بها المتنافسون في حملاتهم الانتخابية.
فالأول وبقوة، هو أيهود باراك (رئيس الوزراء الأسبق) الذي لا يترك فرصة دون التباهي بماضيه كجنرال وقائد لوحدة التصنيفات الجسدية الخاصة في «جيش الدفاع الإسرائيلي» وليست هذه فقط «إيجابيته» بل إنه يغرق في السادية حين يصف في كراس دعائي كيف كان يستمتع عندما يتطاير بياض عيون الذين يقتلهم، ومن منا لا يذكر الصورة الشهيرة لباراك وهو يعبث بجثة سيدة الاستشهديات «لدال المغربي» ويجردها من ثيابها بعد استشهادها، وصورته الأخرى وهو يتنكر بثياب سيدة ليشرّف على اغتيال قادة منظمة فتح الثلاثة في فردان.

أما الثاني وهو عامي أيلون رئيس المخابرات الداخلية الأسبق (الشرين بيت)، فيذكر كل من يستمع له أنه عندما كان قائداً لوحدة الكومندوس البحرية في الجيش الصهيوني قتل من العرب والفلسطينيين أكثر من كل اليهود الذين قتلوا في عمليات المقاومة الفلسطينية.

وبكلمات أخرى فإن حزب العمل سيواصل القيام بمهمة (متعهد الأعمال القذرة) في

الموسم الدرامي السوري الجديد

رهانات.. وآمال كبيرة

انطلقت الاستعدادات للموسم الدرامي السوري لشهر رمضان المقبل. ولعل أبرز المفاجآت في هذا المجال، مسلسل ذاكرة الجسد عن الرواية الشهيرة للجزائرية أحلام مستغانمي، وهي الرواية التي رُشحت لتحويلها إلى عمل سينمائي مرة، وعمل تلفزيوني مرة أخرى، وبدأت عمليات التصوير بإدارة المخرج هشام شربتجي.

الموسم بعنوان رابطة الروح والحبر وتوقيع المخرج ياسل الخطيب، وإنتاج سورية الدولية. يرصد العمل أهمية الكتابة والإبداع في تشذيب الأرواح من الكآبة والعزلة، إذ تصبح جملة أو مقولة لكاتب ما بمثابة أيقونة أو تمويذة تحمي الروح من القنوط الإنساني، لتأخذ بعداً، أكبر وأكثر تأثيراً من رابطة القرابة والدم، فالحبر الذي يسيل على الورق هو الأكثر بقاء وتأثيراً في النفس البشرية.

وسيعود أهل الغرام الذي نال اهتماماً ملحوظاً في جزئه الأول، ليقدم في نسخة ثانية بتوقيع المخرج الليث حجو. يشغل العمل على مناحات حميمية في مقاربة قصص حب تنتهي بالضرورة بالفراق والفشل، لأنها مبنية على العاطفة والغرام المحموم، من دون النظر إلى الفواتير الباهظة التي تفرضها متطلبات الحياة المعاصرة، واختلاف البيئات الاجتماعية. والعمل ينهض على حلقات متصلة منفصلة بمقترحات ورشة جماعية للكتابة.

ويخوض الميثي صبح تجربته الإخراجية الثانية بعمل اجتماعي معاصر بعنوان علي حافة الهاوية عن نص للكاتبة أمل حنا، وإنتاج سورية الدولية. فكرة العمل تتمحور حول علاقات حب وزواج بين جيلين مختلفين في الرؤى والمفاهيم، وما ينجم عنها من مشكلات وخلافات تتوضح في سلوكيات الشخصيات، ونظرتها إلى الحب ومفهوم الشراكة الحياتية. ويعود ياسر العظمة إلى الشاشة بشخصية

من جهة ثانية، انتقل مسلسل سوق ساروجة المؤجل من الموسم الماضي إلى المخرج بسام الملا، بعد الخلاف الذي نشب بين كاتبه أحمد حامد والمخرج هيثم حقي، إذ طالب الأخير بتعديلات جوهرية على النص لم يوافق عليها المؤلف. ومن المتوقع أن يعلن حقي قريباً سلة الأعمال التي سيشرف على إنتاجها، بعد تعاقد مع محطة أوربيت التي أسندت إليه تحقيق أعمال درامية ضخمة بإنتاجات عربية مشتركة.

أما سيف الدين سبيعي فأسندت إليه شركة الشرق لإخراج عمل جديد بعنوان حصرم شامي عن نص لفؤاد حميرة صاحب نص غزلان في غابة الذئاب الذي عرض في رمضان الماضي، والعمل الجديد استمرار لتجارب سبيعي الدرامية السابقة، لجهة مقاربة المجتمع السوري بنظرة نقدية في ظل التحولات الجديدة، وبروز مظاهر الفساد والبيروقراطية الإدارية، وحياة القاع ومشكلاتها الاجتماعية.

أما المخرج حاتم علي الذي ارتبط اسمه بإخراج مسلسل الملك فاروق في مصر، فسيتوقع عملاً آخر كان مؤجلاً، هو سقوط غرناطة فور الانتهاء من تصوير حكاية الملك المصري. والعمل من تأليف وليد سيف، وإنتاج سورية الدولية. وبذلك ينهي علي ثلاثية الأندلس في فترتي ازدهارها وأفولها، بعدما قدم سابقاً ربيع غرناطة و ملوك الطوائف.

وتعود الكاتبة ريم حنا التي غابت عن الشاشة في الموسم الماضي بنص جديد هذا

صفر بالسلوك

■ لقمان ديركي

أبناء الناس

تنتشر ظاهرة الفساد في دوائر الدولة انتشاراً عجيبياً، ولكننا تعودنا عليه وفقدنا الأمل بإصلاح شيء ما، بل إننا لم نتعود فقط على الفساد وإنما بدأنا نشارك به، وخاصة النوع الذي من مستوانا، على قدنا يعني، فنحن ندفع الرشوة دون تردد للموظف والشرطي والأذن والمدير.. إلخ، وهم باتوا يأخذون منا بشكل أوتوماتيكي دون أي شعور بالإحراج وكان الأمر أصبح قانوناً، وعلى الرغم من أن المبالغ الصغيرة المتداولة بين أوراق المعاملات أصبحت أمراً واقعاً وتسعييرة محدودة فإن بعض التجاوزات تتم أحياناً، فكم من شرطي ظل يتجاوز حاجز الخمسة وعشرين ليرة من السائقين حتى رفع السعر إلى خمسين، وكم من موظف رفع تسعيرة التوقيع الواحد من خمسين إلى مائة، حتى في الفساد يمارسون الفساد!!!!

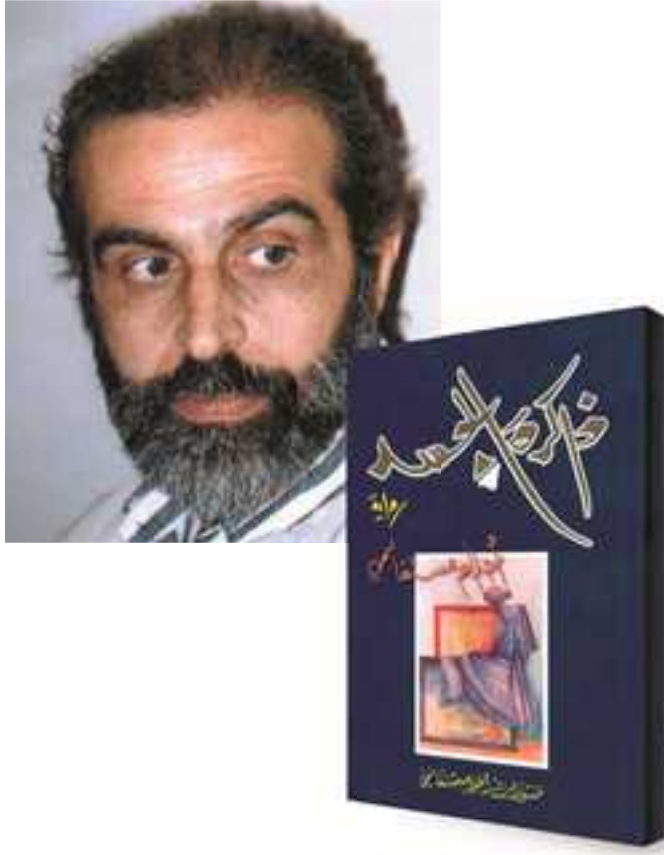
لكن يبقى هؤلاء الذين نتحدث عنهم هم من أبناء الناس، ويبقى أننا جميعاً نعرف بأنهم منا نحن الشعب، فمن منا لا يملك شقيقاً موظفاً أو جاراً شرطياً أو والدًا مديراً.. إلخ. ويبقى أننا نعرف أيضاً كيف تم تحويل الموظف من مواطن إلى لص وفساد عبر صرف راتب لا يكاد يصل إلى ربع الراتب الحقيقي الذي يجب أن يتقاضاه، ويحدث البقاء يصارع الإنسان من أجل البقاء، وساعتها لم تعد تهمه صفته، وأصبح يقبل بأن يكون لصاً وأكثر من أجل البقاء.

فهل تعتقدون أن الموظف سعيد بكونه يرتشي؟! وهل تجدون أن الشرطي راض بأن يدس له السائقون قطعة الخمسين داخل دفتر السيارة!!!!!!

الموظفون من أبناء الناس، جاؤوا من الناس، ويعودون إلى الناس، مورست عليهم كافة أنواع الضغوط في الحياة حتى وصلوا إلى ما وصلوا إليه من حلول سحرية، فتعلموا فنون الرشوة، فقبضوا كاشاً وغير كاش، وأخذوا «الخوة»، فروجا وخواريف وخضارا وفواكه وقماشاً وأدوية وأحذية وخبزاً وسمنة وزبدة وزيتاً وقمحا ورزاً وووووو....

ولكن ما الذي يأخذونه سوى ما يريدون به سد الرمق، لقد أراد اللصوص الكبار أن يحولوا الجميع إلى لصوص مثلهم ولكن اسما فقط، أي دون أن يسرقوا المبالغ الضخمة، ولكن أبناء الناس من الموظفين استطاعوا أن يحولوا ممارستهم لفسادهم الصغير إلى حالة أوتوماتيكية نقت عن نفسها صفة الفساد بنفسها، ويبقى أبناء الناس أبناء ناس، ولم يتحولوا إلى لصوص، على الرغم من ممارستهم لكافة أنواع السرقة، فالموظف يسرق المواطن، والشرطي يسرق السائق، والسائق يسرق الراكب، والراكب يسرق الماشي، والناس تسرق من الدولة، والدولة تسرق من الناس، ويبقى أبناء الناس أبناء ناس.

لماذا حولتم أبناء الناس إلى لصوص وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً!!!!!!



يوسف. وسيصور العمل في الدانمارك، إذ تجري الأحداث على خلفية وأصداء الرسوم الكاريكاتورية التي نشرتها صحيفة دانماركية وأثارت سخطاً في العالم الإسلامي. ويعالج العمل كيفية تصحيح صورة الإسلام في ذهنية الغرب. وكان أنزور قدم السنة الماضية ثلاثيات المارقون التي تحدثت عن الإرهاب أيضاً.

أخري بعيداً من مرايا في رجل الأحلام للمخرجة رشا شربتجي، ويجسد العظمة ثلاثين شخصية تعيش في حارة شعبية، فتكشف في كل حلقة عن أحلام صغيرة لواحد من أبناء هذه الحارة.

أما نجدت أنزور فيستمر في استكمال مشروعه عن علاقة الغرب بالشرق، في عمل جديد بعنوان سقف العالم عن نص كتبه حسن

بمناسبة عيد المرأة العالمي

أقوال في المرأة

- لتسعه بأشواكها! (أرسطو)
- المرأة في نظري هي التي تجعلني أحس بكيان كرجل.. (سعيد فريحة)
- المرأة أقرب الكائنات إلى الكمال.. إنها وسط بين الرجل، والملاك!! (بلزك)
- المرأة الصالحة خير للرجل من عينيه ويديه.. (مسلمة بن عبدالله)
- المرأة مثل الزهرة.. إذا اقتلعت من مكانها، تتوقف عن الحياة.. (شكسبير)
- المرأة.. هي الإناء الوحيد الباقي لنا لنفرض فيه مثالياتنا.. (جوتة)
- المرأة الصالحة لا يعدها شيء.. لأنها عون على أمر الدنيا والآخرة. (عبدالله بن المقفع)
- المرأة أحلى هدية قدمها الله إلى الإنسان.. (سقراط)
- المرأة آخر من تصل إليه الحضار.. (جورج مرديث)
- المرأة كالغصن الرطب، تميل إلى كل جانب مع الرياح، ولكنها لا تنكسر في العاصفة.. (زواتلي)
- المرأة هي روح الحياة، وبدونها يموت كل شيء.... (عادل سالم)
- عبقرية المرأة تكمن في قلبها. (سقراط)
- أمنع الحصون المرأة الصالحة. (نابليون)
- النساء شقائق الرجال والدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة. (الرسول الكريم محمد «ص»)

■ إيمان الاحمد



تكريم حنا مينه



في إطار خطة وزارة الثقافة السورية لتكريمها للمبدعين السوريين، الراحلين منهم والأحياء، أقيمت الندوة التكريمية للروائي حنا مينه في دمشق، بمشاركة نقاد وباحثين وأكاديميين من سورية والموطن العربي، في الفترة الواقعة بين ٢٦ - ٢٨ شباط الماضي.

وفي كلمة عبر فيها صاحب «الشرع والعاصفة» عن مشاعره في هذا التكريم، قال: «أنا لا أملك بداً سجريّة تقطف النجوم، حروفي منذورة لدمي الذي نرف في مواقع خطواتي على درب الشقاء والطويل الذي أباركه لأنه صاغني من حصاة إلى فتان. بالخطأ ولدت، بالخطأ نشأت، بالخطأ كتبت، ومن يدري.. بالخطأ ولدت، بالخطأ نشأت، بالخطأ كتبت، ومن يدري... بالخطأ قد أموت».

حين ينطق حنظلة

لو انتبعت لنفسي



يا أخي.. لو انتبعت لحالي، لما بقي لدي وقت أنتبه فيه إليكم وإلى ما تقولون!!

■ الفنان الشهيد ناجي العلي